الأمم المتحدة

A/78/345

الجمعية العامة

Distr.: General
8 September 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 12 من جدول الأعمال

تحسين السلامة على الطرق في العالم

تنفيذ عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق 2021-2030

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير المتعلق بتنفيذ الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم لعام 2022، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، وفقا لقرار الجمعية العامة 294/76.

061023 051023 23-17348 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز

يُقدَّم هذا التقرير المرحلي الأول عملا بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي دعي فيه الأمين العام إلى أن يقدم، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى المعنية، تقريرا مرحليا خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، يتضمن توصيات بشأن تنفيذ الإعلان من أجل تحسين السلامة على الطرق في العالم. ويعرض التقرير بإيجاز التقدم الكبير المحرز في تحقيق أهداف العقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق 2021–2030 في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه 2022 وتموز/يوليه 2023. وهو يغطي التطورات الرئيسية على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية المتعلقة بالخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021–2030 ويحدد سبل المضي قُدُماً في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن الإنجازات الكبرى التي أعقبت الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، إنشاء منظمة الصحة العالمية لشبكة عالمية تتألف من رؤساء الوكالات الوطنية للسلامة على الطرق. وتجمع الشبكة بين القادة الوطنيين للسلامة على الطرق المسؤولين عن تنفيذ عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق 2021–2030. وهي ستكون بمثابة منصة لتحديد التحديات، ووضع الحلول وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل دفع عجلة التقدم طوال العقد.

ولحشد الدعم لتنفيذ الخطة العالمية، عمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق مع أصحاب المصلحة في 26 دولة عضوا وعزز الحوار مع أكثر من 60 مسؤولا حكوميا. وقد أُحرِز تقدم في الجهود الرامية إلى المساعدة في وضع وتنفيذ خطط إقليمية ووطنية ودون وطنية للسلامة على الطرق. واقترب الميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق، وهو إطار سياسي أفريقي للعمل والتعاون، من حالة التصديق الكامل إثر إقرار بلدين أفريقيين إضافيين للميثاق. وعقدت منظمة الصحة العالمية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لوضع أطر عمل وأهداف إقليمية لتنفيذ الخطة العالمية.

وسجلت لجان الأمم المتحدة الإقليمية انضمام دول أعضاء إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية الرئيسية الستة المتعلقة بالسلامة على الطرق، ووضعت الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني مجموعة من الوثائق والتقارير التي تتضمن توجيهات تقنية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة العالمية.

وقدمت هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر أصحاب المصلحة المساعدة التقنية إلى مجموعة من الدول الأعضاء. وراوحت المساعدة بين الدعم التشريعي وتعزيز استقاء البيانات وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات وتنفيذ نهج النظام الآمن على النحو الموصى به في الخطة العالمية.

ولضمان توفير تمويل دولي كاف وقابل للتنبؤ به ومستدام ومناسب من حيث التوقيت، حشد صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق مجموعة متنامية ومتزايدة التنوع من المساهمين الماليين من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات الخيرية. ولكن بالرغم من هذا التقدم، لاحظ الفريق العامل المعني بالسلامة على الطرق التابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل لتحقيق تغيير حفاز في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ودعا الحكومات والقطاع الخاص إلى زيادة التمويل تمشيا مع الأهداف العالمية للأمم المتحدة.

وقام المبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالسلامة على الطرق، بتعزيز الدعوة والتوعية لدعم الأهداف العالمية للحد من الوفيات وتنفيذ التوصيات الواردة في الخطة العالمية لدى الدول الأعضاء.

واستشرافا للمستقبل، سيوفر *التقرير العالمي الخامس عن حالة السلامة على الطرق*، الذي سيصدر في أواخر عام 2023، قاعدة أدلة معززة عن إحصاءات الوفيات في غالبية الدول الأعضاء، فضلا عن التطورات القانونية والتنظيمية والسياساتية ذات الصلة. وسيساعد التقرير في تحديد البلدان ذات الأولوية التي تحتاج إلى المساعدة طوال العقد، وفي تشكيل الإجراءات والمساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة في الخطة العالمية.

وقد اقترحت حكومة المغرب استضافة مؤتمر وزاري بشأن السلامة على الطرق في شباط/فبراير 2025، أي في منتصف العقد، وستجتمع الشبكة العالمية لرؤساء الوكالات الوطنية للسلامة على الطرق مرة أخرى بالتزامن مع هذا المؤتمر الوزاري. وحتى ذلك الحين، ستنظم منظمة الصحة العالمية وأصحاب مصلحة آخرون سلسلة من الأنشطة الإقليمية لتعزيز التقدم على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

أولا - معلومات أساسية

1 - في أيلول/سبتمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة القرار 299/74 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي أعلنت فيه الفترة 2021-2030 عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق، بهدف طموح يتمثل في تخفيض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة 50 في المائة على الأقل بحلول عام 2030. وكلفت الجمعية منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية بأن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، بإعداد خطة عمل لتحقيق الأهداف العالمية.

2 - وتساعد الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، التي أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، كبار واضعي السياسات وسائر أصحاب المصلحة في وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للسلامة على الطرق، مع الاعتراف بفرادة كل سياق من السياقات. وتدعو الخطة العالمية الحكومات وأصحاب المصلحة إلى العمل من أجل تنفيذ نهج متكامل للنظام الآمن يسلم بأن النقل البري نظام معقد تقع السلامة في صميمه. وهي تعتبر السلامة على الطرق أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة.

3 - وفي اجتماع رفيع المستوى عقد في حزيران/يونيه 2022، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع إعلانا سياسيا بعنوان "أفق عام 2030 للسلامة على الطرق: تأمين عقد للعمل والإنجاز"، يُلزِم الدول الأعضاء بتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى النهوض بالسلامة على الطرق بما يتماشى مع الخطة العالمية. ورحبت الجمعية العامة في الإعلان بوضع الخطة العالمية، التي تسلم بضرورة المضي قدما في التنفيذ من خلال الالتزام والقيادة والشراكات، والتمويل المستدام الطويل الأجل، بما في ذلك من القطاعين العام والخاص، والتشريعات الملائمة، والمؤسسات المعززة، والبيئات التمكينية على جميع المستويات، والتعليم والتدريب، وبناء القدرات، وتبادل المعارف، والدعوة، وضرورة الاسترشاد بالتكنولوجيا والابتكار والبيانات والأدلة وأفضل الممارسات.

4 - ويقدَّم هذا التقرير المرحلي الأول عملا بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي دعي فيه الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة بشأن تنفيذ عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق 2021-2030. وهو يعرض بإيجاز التقدم الكبير المحرز في تحقيق أهداف العقد في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه 2022 وتموز/يوليه 2023. ويغطي التطورات الرئيسية على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية المتعلقة بالخطة العالمية ويحدد سبل المضي قُدُماً في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانيا - أوجه التقدم في تحقيق أهداف الخطة العالمية

5 - من الإنجازات الكبرى التي أعقبت الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، إنشاء منظمة الصحة العالمية لشبكة عالمية تتألف من رؤساء الوكالات الوطنية للسلامة على الطرق. وتجمع الشبكة بين القادة الوطنيين للسلامة على الطرق المسؤولين عن تنفيذ عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق 2021-2030. وعُقد اجتماع افتتاحي في عام 2022 واجتماع بالحضور الشخصي مع ممثلين من 80 دولة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في حزيران/يونيه 2023. وستكون الشبكة بمثابة منصة لتحديد التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف، ووضع حلول لتلك التحديات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات لدفع عجلة التقدم.

6 - وقد أُحرِز تقدم في الجهود الرامية إلى المساعدة في وضع وتنفيذ خطط إقليمية ووطنية ودون وطنية للسلامة على الطرق. واقترب الميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق، وهو إطار سياسي أفريقي للعمل والتعاون، من حالة التصديق الكامل إثر إقرار بلدين أفريقيين إضافيين للميثاق. وأبرز بيان صادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في عام 2022 أهداف الأمم المتحدة العالمية للسلامة على الطرق ورسخ بند السلامة على الطرق في جدول أعمال المنظمة.

7 - وعقدت منظمة الصحة العالمية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لوضع أطر عمل وأهداف إقليمية من أجل تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030. وشملت حلقات العمل تلك إقليم شرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية في آذار/مارس 2023، وإقليم جنوب شرق آسيا في آب/أغسطس 2023. وفي آذار/مارس 2023، اعتمد 21 بلدا أفريقيا إعلانا في داكار يدعو الحكومات إلى تعزيز استقاء البيانات وتحليلها وتنسيقها لتعزيز وضع السياسات المتصلة بالسلامة على الطرق بما يتماشى مع الخطة العالمية.

8 - وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، عقدت منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل 2023 حلقة عمل إقليمية لوضع استراتيجيات من أجل تعزيز تقديم الرعاية بعد حوادث الاصطدام. وتضمنت حلقة العمل مشاركة ثمانية بلدان من المنطقة وركزت على استخدام الإرشادات والأدوات القائمة لتحسين توقيت وجودة الرعاية بعد حوادث الاصطدام.

9 - ومن أجل حشد الدعم لتنفيذ الخطة العالمية، عمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق مع أصحاب المصلحة في 26 دولة عضوا وعزز الحوار مع أكثر من 60 مسؤولا حكوميا. وأُطلِقت حملة عالمية للسلامة على الطرق في 80 بلدا بالتعاون مع شركة دولية للإعلانات في الأماكن المفتوحة. وتضم شبكة "أصدقاء المبعوث الخاص" الجديدة 105 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء الوكالات الدولية والمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى والمشاهير العالميين لتعزيز الوعي والتعاون. وقد استضاف المبعوث الخاص اجتماع الأمم المتحدة السادس للشراكة من أجل السلامة على الطرق ومعتكف الأمم المتحدة الافتتاحي للسلامة على الطرق بهدف تبادل الرؤى والتقدم المحرز ودعم التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

10 - واستضاف المبعوث الخاص، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، معتكف الأمم المتحدة الافتتاحي للسلامة على الطرق، بمشاركة أكثر من 30 خبيرا في مجال السلامة على الطرق يمثلون 22 وكالة وإدارة منفصلة تابعة للأمم المتحدة. وكان المعتكف بمثابة منصة هامة لتبادل المعارف والتعاون واستكشاف أوجه التآزر، حيث شق طريقا لتعزيز التنسيق والعمل التآزري داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل استجابة موحدة للأزمة على الطرق.

11 - وسجلت لجان الأمم المتحدة الإقليمية 14 حالة انضمام للدول الأعضاء إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية الرئيسية الستة المتعلقة بالسلامة على الطرق منذ تموز/يوليه 2022. واستكملت ثلاثُ لوائح جديدة للأمم المتحدة العمل المتعلق بمستخدمي الطرق الضعفاء. وأُدخِلت تعديلات على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية لمراعاة استخدام نظم القيادة الآلية.

12 - وحُدِّثَت لوائح الأمم المتحدة الحالية الـ 164 المرفقة باتفاق عام 1958 بشأن اعتماد لوائح الأمم المتحدة التقنية المنسقة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها

في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على اساس هذه اللوائح، ولوائح الأمم المتحدة التقنية العالمية الـ 21 المرتبطة باتفاق عام 1998 بشأن وضع لوائح تقنية عالمية تسري على المركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات، وقواعد الأمم المتحدة الأربع المرفقة باتفاق عام 1997 بشأن اعتماد شروط موحدة لعمليات الفحص التقني الدورية للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذه العمليات، وذلك بإضافة 120 تعديلا، وجرى تطويرها بإضافة أربع لوائح جديدة للأمم المتحدة في عام 2022.

13 - واستُكمل العمل المتعلق بالحماية التي توفرها المركبات لمستخدمي الطرق الضعفاء بثلاث لوائح جديدة للأمم المتحدة (بشأن مستخدمي الطرق الضعفاء في الجوار القريب للمركبات من الأمام والجوانب، وبشأن قدرة المركبات على الرؤية المباشرة لمستخدمي الطرق الضعفاء، وبشأن الإنذار عند الرجوع إلى الخلف)، ودخلت حيز النفاذ لائحة جديدة للأمم المتحدة بشأن الإطارات المزودة بمسامير فيما يتعلق بأدائها في الثلج في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

14 - ووُضِعت وثيقة إطارية بشأن امتثال المركبات طوال عمرها؛ وهي تنص على نظام لامتثال المركبات للمتطلبات من لحظة اعتماد تصميم طراز المركبة، عن طريق الفحوصات الفنية الدورية وعمليات التفتيش الفني على جوانب الطرق، حتى نهاية عمرها وتخريدها من خلال تطبيق نهج شمولي.

15 - وفي عام 2022، وُضعَت لائحتان تقنيتان عالميتان جديدتان للأمم المتحدة (رقم 22 بشأن ديمومة البطاريات داخل المركبات للمركبات الكهربائية ورقم 23 بشأن عملية القياس للمركبات ذات العجلتين والثلاث عجلات المجهزة بمحرك احتراق فيما يتعلق بديمومة أجهزة مكافحة التلوث)، بالإضافة إلى تعديل للائحة التقنية العالمية رقم 2 (بشأن دورة اختبار انبعاثات الدراجات النارية في جميع أنحاء العالم)، وذلك وفقا لاتفاق عام 1998.

16 - واعتُمدت عدة تعديلات للاتفاق المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية بغية تعزيز السلامة والأمن على الطرق. ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023 وهي تتعلق بنقل البضائع الخطرة وتشمل أحكاما جديدة لحماية الصهاريج وبعض المركبات من خطر الحريق. ونُشِرت طبعة جديدة من الاتفاق تتضمن هذه التعديلات في عام 2022.

17 - ونُفذت مشاريع وطنية للجنة الاقتصادية لأوروبا متعلقة باستعراض الأداء في مجال السلامة على الطرق بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في أوزبكستان ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مولدوفا. ويتمثل الهدف من هذه المشاريع في تعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق وخفض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور. واستخدم الاستعراضان الوطنيان الجديدان للأداء في مجال السلامة على الطرق إطارا جديدا يتماشى مع الخطة العالمية.

18 - وخُصِّص ما يقرب من 8 ملايين دولار لتمويل 20 من أصل 134 مقترحا مؤهلا قُدمت إلى صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق من خلال دعوتيه السنويتين لعامي 2022 و 2023 لتقديم المقترحات. ومن خلال هذه المقترحات الـ 20 التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، ستستفيد البلدان الـ 50 التالية من الدعم المباشر في تنفيذ الخطة العالمية: إثيوبيا، والأردن، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونس، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، والسلفادور، والسنغال، وصربيا، وطاجيكستان، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس. وعلى وجه التحديد، يقدم شركاء الصندوق الدعم في مجال بناء القدرات إلى الحكومات في مجال الإصلاح التشريعي والتنظيمي؛ والنهج الفعالة لإنفاذ قوانين المرور؛ والمعايير المنسقة لسلامة المركبات؛ والبروتوكولات الفعالة للرعاية اللاحقة لحوادث الاصطدام؛ والقدرة على إدارة السلامة على الطرق وتنسيقها وجمع البيانات المتعلقة بها.

19 - وفي العام الماضي، حشد الصندوق مجموعة متنامية وأكثر تنوعا من المساهمين الماليين الملتزمين من القطاعين العام والخاص، إلى جانب متبرعين لأعمال الخير، بما يضمن قدرته على إيجاد عالم أكثر أمانا لمستخدمي الطرق في المزيد من البلدان الشريكة. وبرؤية واضحة لإشراك مانحين جدد، أطلق شركاء الصندوق في العام الماضي أكثر من 47 منشورا و 27 مقالا ومقطع فيديو وأربع مناسبات على الإنترنت موجهة نحو توسيع مجموعة التمويل داخل الصندوق والاستفادة منها.

20 - وما فتئ عدد من المنظمات، بما فيها مؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي واليونيسف، يدعو إلى زيادة إدماج السلامة على الطرق في جدول الأعمال الأوسع نطاقا لصحة الأطفال والمراهقين. وشمل ذلك المشاركة والدعوة في المناسبات الكبرى مثل مناسبة مجموعة العشرين بشأن موضوع "صحة الشباب - ثروة الأمة"، التي أقيمت في نيودلهي في حزيران/يونيه 2023. ولما كانت السلامة على الطرق تشكل أحد المواضيع الرئيسية الأربعة لهذه المناسبة، أدى اللقاء المفتوح والجلسات التقنية مع الشباب إلى وضع سلسلة من التوصيات التي أُدرِجت في وثيقة ختامية للدول الأعضاء في مجموعة العشرين. وتعمل هذه المنظمات نفسها أيضا على ضمان إبراز السلامة على الطرق وصحة الطفل في مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة.

21 - ووُضِعت مجموعة من الوثائق والتقارير التي تتضمن توجيهات تقنية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة العالمية. وهي تشمل سلسلة المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة المشاة، والمركبات ذات العجلتين والثلاث عجلات المزودة بمحركات، واستخدام الخوذات؛ وإرشادات تقنية لليونيسف بشأن سلامة الأطفال والمراهقين على الطرق؛ وسلسلة من تقارير المنتدى الدولي للنقل ومعهد الموارد العالمية عن النقل المتعدد الوسائط وخفض انبعاثات الكربون.

22 - وقدمت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمراصد الإقليمية للبيانات مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز نظم البيانات ومعالجة نقص الإبلاغ عن الوفيات الناجمة عن حوادث المرور. وقُدم الدعم أيضا إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين استخدام البيانات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المتعلقة بالنقل والسلامة على الطرق.

23 - ومن خلال مبادرة بلومبرغ للأعمال الخيرية من أجل السلامة على الطرق في العالم، قدم شركاء دوليون ووطنيون الدعم التشريعي وقاموا بالدعوة على مستوى الدول والمستوى المحلي في 15 بلدا بالتعاون مع الوكالات الحكومية. ويستند تقديم المساعدة التقنية إلى أفضل الممارسات القائمة فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالسلامة على الطرق ونهج النظام الآمن على النحو المبين في الخطة العالمية.

24 - وفي العام الماضي، جرى الاضطلاع بتنفيذ برامج جديدة في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطرق في 29 بلدا، بما في ذلك رسم خرائط لمخاطر الطرق، والتصنيف بعلامات نجمية والتخطيط للاستثمار في البنى التحتية. ويبين تحليل من البرنامج أن 70 استراتيجية وسياسة وطنية ودون وطنية للسلامة على الطرق تشمل الآن الأهداف الموصى بها في الخطة العالمية لتصنيف البنى التحتية للطرق بعلامات نجمية. ودعما للأهداف العالمية للطرق من فئة الثلاثة نجوم أو أكثر المتاحة لجميع مستخدمي الطرق، أثّرت الدول الأعضاء والشركاء ومشغلو الطرق ذات الرسوم من القطاع الخاص على الأداء في مجال السلامة لما يقدر بنحو 100 بليون دولار من الاستثمارات في الطرق.

25 - ووصل برنامج تقييم السيارات الجديدة على الصعيد العالمي، وهو أحد مشاريع المؤسسة الخيرية للعمل من أجل عالم خال من وفيات الطرق (Towards Zero Foundation)، إلى مرحلة اختبار الاصطدام من أجل السلامة لـــ 50 طرازا من السيارات في السوق الهندية في عام 2022. وسوف تطلق حكومة الهند برنامجها الخاص لتقييم السيارات الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لتعزيز سلامة المركبات، وذلك بهدف خفض الوفيات الناجمة عن حوادث الاصطدام في البلد.

26 - وتقيم المؤسسة الخيرية للعمل من أجل عالم خال من وفيات الطرق شراكة لنظام المكابح المانعة للانغلاق للدراجات النارية تتألف من 17 شريكا إقليميا وعالميا للسلامة على الطرق يسعون إلى زيادة معدل استخدام التجهيزات من أنظمة المكابح المانعة للانغلاق للدراجات النارية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدعوة إلى الالتزام على مستوى المنطقة بفرض أنظمة المكابح المانعة للانغلاق للدراجات النارية (بما يتماشى مع لائحة اللجنة الاقتصادية لأوروبا رقم 78 واللائحة التقنية العالمية للأمم المتحدة رقم 3) في جميع أنظمة المركبات ذات العجلتين المزودة بمحرك القادرة على السفر بسرعات تزيد عن 50 كيلومترا في الساعة.

27 - وقام الفريق العامل المعني بالسلامة على الطرق التابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي يضم 10 مؤسسات أعضاء، باستعراض التقدم الذي أحرزته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تمويل السلامة على الطرق في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بين عامي 2018 و 2022. وخصصت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ما يقدر بنحو 3,6 بلايين دولار من خلال مشاريع السلامة على الطرق الخاصة بكل منها، وهو ما يمثل حوالي 9 في المائة من جميع قروض قطاع الطرق لهذه الفترة. بيد أن الفريق العامل لاحظ أن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل لتحقيق تغيير حفاز في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ودعا الحكومات والقطاع الخاص إلى زيادة التمويل تمشيا مع الأهداف العالمية للأمم المتحدة.

28 - وأصدر التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالسلامة على الطرق نداء عالميا للعمل ومجموعة أدوات للمساءلة لتمكين المنظمات غير الحكومية من الدعوة إلى السلامة على الطرق على الصعيد العالمي. وينسق التحالف العالمي مع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق الذي تستضيفه منظمة الصحة العالمية.

29 - وفي عام 2022، أُطلقت أكاديمية YOURS بوصفها موردا على الإنترنت للأدلة والإرشادات العملية. وفي الجزء الأول من عام 2022، سجل في الأكاديمية أكثر من 500 مشارك. وتم أيضا وضع وإطلاق مجموعة أدوات لواضعي السياسات لإشراك الشباب بشكل هادف. واستمر توسيع نطاق التحالف العالمي للشباب من أجل السلامة على الطرق خلال هذه الفترة؛ وقد يسر ذلك زيادة مشاركة الشباب

في الحوارات المتعلقة بالسلامة على الطرق التي راوحت من المناسبات المجتمعية الصغيرة إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى مع واضعي السياسات الوطنيين.

30 - وأقيم احتفال عالمي باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تحت شعار "تذكر، ادعم، اعمل". وشارك في المناسبة ممثلون رفيعو المستوى للأمم المتحدة، بمن فيهم المبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق، وكذلك المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وأقيمت أيضا احتفالات وطنية في جميع أنحاء العالم في الأسابيع التي سبقت الاحتفال العالمي وتلته. وفي عدد من البلدان، مثل الهند، مثّل اليوم العالمي لإحياء الذكرى بداية أسبوع السلامة على الطرق.

ثالثا - سبل المضي قدماً

31 - سيوفر *التقرير العالمي الخامس عن حالة السلامة على الطرق*، الذي سيصدر في أواخر عام 2023، قاعدة أدلة معززة عن إحصاءات الوفيات في غالبية الدول الأعضاء، فضلا عن التطورات القانونية والتنظيمية والسياساتية ذات الصلة. وسيساعد التقرير في تحديد البلدان ذات الأولوية التي تحتاج إلى المساعدة طوال العقد وفي تشكيل الإجراءات والمساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة في الخطة العالمية.

32 - وقد اقترحت حكومة المغرب استضافة مؤتمر وزاري بشأن السلامة على الطرق في شباط/فبراير 2025، أي في منتصف العقد، وستجتمع الشبكة العالمية لرؤساء الوكالات الوطنية للسلامة على الطرق مرة أخرى بالتزامن مع هذا المؤتمر الوزاري. وحتى ذلك الحين، ستنظم منظمة الصحة العالمية وأصحاب مصلحة آخرون سلسلة من الأنشطة الإقليمية لتعزيز التقدم على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

33 - **وتحضيرا للاجتماع الرفيع المستوى المقبل المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم المقرر عقده في نيويورك واستنادا إلى التقدم المحرز المبين في هذا التقرير، يوصى بأن تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تكثيف الإجراءات الرامية إلى التعجيل بتنفيذ التدابير المقررة المبينة في الخطة العالمية لإنقاذ الأرواح وتحقيق الهدف المتمثل في خفض الوفيات بنسبة 50 في المائة، بما في ذلك:**

(أ) **اعتماد ممارسات جيدة قائمة على الأدلة و/أو العلم لمعالجة عوامل الخطر الرئيسية، بما في ذلك عدم استخدام أحزمة الأمان، ومقاعد الأطفال وخوذاتهم، والحالات الطبية والأدوية التي تؤثر على القيادة الآمنة، والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والمؤثرات العقلية وذات التأثير النفسي، والاستخدام غير المناسب للهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك استخدام الرسائل النصية أثناء القيادة، والقيادة السريعة، والقيادة في ظروف الرؤية المنخفضة وإرهاق السائق، وكذلك عدم وجود بنية تحتية مناسبة؛ وجهود الإنفاذ، بما في ذلك أعمال الشرطة على الطرق، إلى جانب مبادرات التوعية والتثقيف، مدعومة بتصاميم البنية التحتية التي يسهل فهمها وتعين على الامتثال للتشريعات، والاستجابة القوية لحالات الطوارئ ونظام الرعاية بعد الحوادث؛**

(ب) **تنفيذ نهج نظام آمن من خلال سياسات تعزز تصميم وهندسة البنية التحتية للطرق الحضرية والريفية الآمنة؛ ووضع قيود آمنة مناسبة للسرعة مدعومة بتدابير مناسبة لإدارة السرعة؛ وتيسير النقل المتعدد الوسائط والتنقل النشط؛ والقيام، حيثما تسنّى ذلك، بتوفير مزيج أمثل من وسائل النقل الآلية وغير الآلية، مع التركيز بوجه خاص على النقل العام والمشي وركوب الدراجات، بما في ذلك خدمات الدراجات المشتركة، والبنية التحتية الآمنة للمشاة، والمعابر المستوية، ولا سيما في المناطق الحضرية؛**

(ج) ضمان أن تسترشد التحسينات والاستثمارات في الهياكل الأساسية للطرق بنهج متكامل للسلامة على الطرق يراعي، في جملة أمور، الصلات القائمة بين السلامة على الطرق والقضاء على الفقر بجميع أبعاده، والصحة البدنية، بما في ذلك الإعاقة البصرية وقضايا الصحة العقلية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والنمو الاقتصادي، والتعليم الجيد، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعمل اللائق، والمدن المستدامة، والبيئة وتغير المناخ، فضلا عن المحددات الاجتماعية الأوسع نطاقا للسلامة على الطرق والترابط بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المتكاملة والمترابطة وغير القابلة للتجزئة، وأن تضمن الحد الأدنى من معايير أداء السلامة لجميع مستخدمي الطرق؛

(د) تعزيز التعاون الدولي بشأن السلامة على الطرق من خلال تبادل الممارسات الجيدة وآليات التنفيذ الناجحة والمعايير التقنية؛ وضمان امتثال المركبات المستعملة للمعايير الوطنية ذات الصلة بالسلامة والانبعاثات، والسعي لضمان أن تكون جميع المركبات المنتجة والمباعة لكل سوق بحلول عام 2030 مجهزة بمستويات مناسبة من أداء السلامة، وأن تُوفّر حوافز، حيثما تسنى ذلك، لاستخدام المركبات ذات الأداء المعزز للسلامة؛ وتشجيع توفير معلومات للمستهلكين عن سلامة المركبات من خلال برامج جديدة لتقييم السيارات تكون مستقلة عن مصنّعي المركبات وتشجيع تبادل معلومات المستهلكين هذه مع منظمة الصحة العالمية والبلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا؛ ومواءمة الممارسات، عند الاقتضاء، فيما يتعلق بالتدريب وساعات القيادة وظروف العمل وتسجيل المركبات وإصدار الشهادات والرخص؛

(هـ) تعزيز بناء القدرات، وتقاسم المعارف، والدعم التقني، وبرامج ومبادرات نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها على نحو متبادل في مجال السلامة على الطرق، ولا سيما في البلدان النامية، التي تواجه تحديات فريدة، والقيام، حيثما تسنى ذلك، بإدماج هذه البرامج والمبادرات في برامج المساعدة في مجال التنمية المستدامة من خلال أشكال التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، فضلا عن التعاون بين القطاعين العام والخاص؛

(و) الاستفادة من كامل إمكانات النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والمساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشراكة العالمية للسلامة على الطرق، لدعم الدول الأعضاء بتوفير مساعدة تقنية مكرسة، بناء على طلبها، في سبيل تطبيق الغايات الطوعية العالمية للفعالية فيما يتعلق بالسلامة على الطرق، متى كان ذلك ملائماً؛

(ز) إدماج منظور جنساني في جميع عمليات صنع السياسات وتنفيذ سياسات نقل تنص على التنقل المأمون والآمن والشامل للجميع والميسور الوصول إليه والموثوق به والمستدام، والمشاركة غير التمييزية في النقل؛ وضمان أن تلبي السياسات احتياجات مستخدمي الطرق الذين قد يكونون في أوضاع هشة، ولا سيما الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ح) الإسهام في السلامة على الطرق على الصعيدين الدولي والوطني عن طريق تشجيع البحوث وتحسين ومواءمة جمع البيانات المصنفة عن السلامة على الطرق، بما في ذلك البيانات المتعلقة بحوادث المرور على الطرق، والوفيات والإصابات الناجمة عنها، والبنى التحتية للطرق، بما في ذلك تلك

التي تُجمع من المراصد الإقليمية للسلامة على الطرق، من أجل تحسين توجيه السياسات والإجراءات؛ وتعزيز القدرات المتعلقة ببيانات السلامة على الطرق، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتحسين نوعية جمع البيانات المنهجية والموحدة وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي من أجل وضع وتنفيذ سياسات فعالة وقائمة على الأدلة مع مراعاة اعتبارات الخصوصية والأمن الوطني؛ ودعوة منظمة الصحة العالمية إلى مواصلة رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف عقد العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 والإبلاغ عنه.